حليفنا صدام

NOTRE ALLIE SADDAM

الحلقة الاولى

تأليف: ستيفاني مسينيه
كلود أنجلي

هذا الكتاب

إبان حرب الخليج، غالباً ما كان الحديث يدور حول (لوبي موال للعراق). فهل شبكة كهذه موجودة حقاً في فرنسا؟ ما هي إذن بنيتها؟ وهل استطاعت، عبر ما يقرب من عشرين عاماً، أن تتحرك على رجال دولة وزراء وعسكريين، وإن تقنعهم بانتهاج سياسة مؤيدة لصدام حسين؟ وأخيراً، ما هو تأثيرها الحقيقي؟

يحاول هذا الكتاب الرد على تلك التساؤلات، عبر وصف لدور قام به رجال غير معروفين بشكل جيد، عملوا بنشاط في الكواليس، خلال الفترة الطويلة من عمر الصداقة الفرنسية - العراقية؛ وكذلك، عبر سرد تفصيلي لكيفية اتخاذ القرار من جانب أعلى مستوى، لتزويد صدام حسين بتكنولوجيا نووية وأسلحة متطورة جداً، وبدعم عسكري ودبلوماسي خاصة في منظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى تسهيلات مالية.

وتشمل مادة هذا الكتاب كل رموز تشكيلة الطيف السياسي الفرنسي في الفترة من زمن بومبيدو Pompidou إلى زمن ميتران، مروراً بجيسكار، شيراك، بار، موروا، شيسون وشوفنمان.

مقدمة

لوبي محير

الوقت آب ١٩٩٠، علم ميتران قبل قليل أن سفارة العراق تلقت من بغداد أمراً (بتنشيط) كل علاقاتها في فرنسا. وقد رفعت له مديرية مراقبة الأراضي DSTمذكرة تذكر بوضوح أن الدبلوماسيين العراقيين العاملين في باريس مصممون على عمل كل شيء من أجل تبرير ضم الكويت، المحتلة منذ الثاني من آب. ويتوجب عليهم ليس فقط التصرف بصفة شخصية وتعبير الرسائل إلى وسائل الإعلام، بل أيضاً استخدام (شبكة العلاقات) التي أنشأتها السفارة في فرنسا على مدى سنين.

الأزمة ليست إلا في بداياتها. وذات مساء من آب ذاته، وفي إحدى اجتماعات الأليزيه اليومية، التي تجمع حول الرئيس رئيس الوزراء وعدداً من أعضاء الحكومة وقادة الجيوش(٢)، قرر فرانسوا ميتران إشراك (الأجهزة الأمنية) في الأمر. ولاهتمامه الظاهر بما اعتبره يمثل خطراً، طلب الرئيس ميتران تقارير حول هذه الشبكات التي يمكن أن يستخدمها العراقيون من أجل إظهار احتلالهم الكويت كعودة عادلة لإقليم سليب إلى الوطن الأم. وقد نقل بيار جوكس أمر الرئيس إلى مديرية مراقبة الأراضي والمخابرات العامة (٣).

لماذا هذا الإنذار المفاجئ؟ هل أن بعض المقالات التي ظهرت مؤخراً، والتي تحدثت عن وجود (لوبي مؤيد للعراق) دون أن ترسم حدوده، كانت السبب في قلق الرئيس والمقربين منه؟ وهل توجد في باريس شبكات غير معروفة، من الفرنسيين المستعدين لتنشيط العمل العسكري لدولة أجنبية، بمقدورها التأثير على الرأي العام؟ أهي تضم مناصرين لعراق كان سابقاً زبوناً، وصديقاً بل وحليفاً؛ وهو اليوم خصماً مفترضاً، قبل أن يصبح. في عجالة من الوقت، العدو الذي تم تحديده؟ أم هي تضم الكثيرين جداً من الصحفيين المستعدين لنشر وتصوير تصريحات السفير العراقي التي يطلقها دائماً بوجه عابس وتصريحات صدام حسين الأكثر ابتسامة بوضوح؟

إن الإشارات الأولى للخلاف مع الموقف الرسمي وكذلك التدخلات الأولى بهدف محاولة تغيير اتجاهه قد جاءت فورية. لكن، لا سفارة العراق ولا دبلوماسيوها كانوا مستعدين للقيام بعمل له مفعول مؤثر. فنجد، على سبيل المثال، مستشاراً في قصر الأليزيه يذكر أن أثنين من قادة شركة كهرباء فرنسا EDFوشركة النفط توتال TOTALقد أسر إليه رسالة على أمل أن يوصلها مفادها: (علينا أن لا نستخف بالمستقبل! فنفط العراق مهم لفرنسا). وهذا الرأي يتقاسمه عديد من رجال النفط والشركات الكبرى.

في وزارة الدفاع، يؤكد رجال صناعة الأسلحة، الذين يبدي جان بيار شوفنمان تحسساً تجاه تظلماتهم، أن الكويت لا تستحق خسارة السوق العراقية. ويقدمون حجة يعتقدون أن لا جدال بشأنها: في حالة نشوب صراع، فإن الشركات الفرنسية لن تستعيد أبداً من بغداد مستحقاتها المتأتية من عقود مدنية وعسكرية.

وفي الكيدورسيه، يتلقى أعضاء مكتب رولان دوما مكالمات هاتفية عديدة. فعلى سبيل المثال: يؤكد أحد المراسلين أنه قابل قبل مدة وجيزة أحد المقربين من صدام حسين وأكد له أن فرنسا لن تأسف على شيء إن هي احتفظت بعلاقات جيدة مع العراق. وقد وعد صدام أن الشركات الفرنسية ستحصل على فوائد مهمة من ذلك. بل حتى من كاليفورنيا، اتصل رجل أعمال، أثناء انتقاله من طائرة إلى أخرى، بأحد مساعدي رولان دوما المقربين ليترافع بنفس المعنى دفاعاً عن هذه العلاقات. أخيراً، راجت شائعات في مكاتب الصحف الباريسية ووصل مداها إلى أسماع الوزراء وقصر الأليزيه. فقد أعلن أصدقاء للعراق أن صدام حسين قد يقدم تنازلات ويجلي، على أقل تقدير، عن قسم من الأرض التي اجتاحها. بل وحتى أقسم البعض أنه على وشك إعطاء الأمر لجيشه بترك الكويت.

❖ ❖ ❖

في التقرير الذي رفعته إليه بسرعة أجهزة المخابرات، لم يجد ميتران جواباً بمستوى اهتماماته. فلم يشر في أي جزء منه إلى لوبي مؤيد للعراق، فعال ويمتلك تنظيماً جيداً؛ كما أن دعاة السلام، الذين لا يشبههم الناس (بعملاء لهم تأثيرهم) لم يكن لهم ذكر في هذه الوثائق.

لقد قدمت مديرية مراقبة الأراضي جرداً تضمن بشكل خاص جميع المنظمات الإسلامية أو الفرنسية - العربية التي يمكن أن تتخذ مواقف معادية تجاه سياسة الحكومة. وفي هذه القائمة، تبرز جمعية الصداقة الفرنسية -العراقية حيث وضعت في الصدارة. ولكن، لم يتم ذكر سوى اسم أثنين من قادتها: بول ديبي Paul Depis، سفير سابق لفرنسا في بغداد، وجيل مونيه Gilles Munier.وتجاهلاً أو تفادياً لإعلان حقيقة أساسية، لم يظهر في القائمة اسم وزير الدفاع جان-بيار شوفنمان. مع ذلك، فهو من أولئك الذين وضعوا، في عام ١٩٨٥، أسس الصداقات الفرنسية -العراقية.

وكذلك، لم يذكر التقرير ميشيل جوبير Michel Jobertوأندره جيرو André Giraud، الوزيرين سابقاً في حكومتي موروا وشيراك واللذين نشرا مؤخراً عدة مقالات تنتقد بشدة (منطق الحرب) الذي زج الأليزيه نفسه فيه. ونفترض دون شك أن ميتران يقرأ الصحافة.

بالمقابل، يذكر تقرير مديرية مراقبة الأراضي بالاسم عدة صحفيين من العاملين في الصحف وقنوات التلفزة - البعض منهم يشغل مواقع مسؤولية - كانوا يقيمون علاقات مستمرة مع سفير العراق. أحدهم كان يملك حق الدخول إلى السفير دون موعد سابق، وآخر يقدم معلومات للسفير الهاشمي على أمل الحصول على معلومات مقابلة. أما الثالث، الذي يحمل مع ذلك الجنسية الفرنسية، فقد صنف كونه (عضواً في حزب البعث العراقي). واعتبر التقرير أربعة صحفيين، من جرائد يومية، مسايرين للطروحات العراقية. وأخيراً، يذكر أن مسؤول التحرير في قناة تلفزيون - لم يذكر معدو التقرير أي اسم هنا - يرغب بتنظيم مقابلة في وجبة غذاء تجمع جان ماري لوبين Jean-Marie Le Penوالسفير العراقي.

إن المراقبة الدقيقة لعلاقات بعض الصحفيين وإحصاء مقابلاتهم مع صدام حسين وكذلك الطلبات التي يقدمونها لبغداد لغرض إجراء لقاءات لا طائل منها هي المهمة التي تكفلت بها مديرية مراقبة الأراضي و مديرية حماية وأمن الدفاع DPSD، الأمن العسكري سابقاً، اللتان لديهما أكثر مما ينبغي من العمل: تقييم التهديدات الإرهابية، والمظاهرات المساندة للعراق التي قد تقوم بها الجالية العربية، وتفتيش ومراقبة - رغم استحالة اكتمالها - 1700 مواطن عراقي مقيمين في فرنسا.

ومن بين هؤلاء عدة مئات من الطلبة والمتدربين والعسكريين في مختبرات البحوث، والمشاريع المدنية، وشركات التسلح. وهنا المفاجأة: لقد بدت دوائر الشرطة وأجهزة المخابرات والوزارات غير قادرة على إحصاء هؤلاء بشكل دقيق، لا بل وتحديد أماكن وجود كل هؤلاء المتحمسين لمعرفة التكنولوجيات الفرنسية.

في ٢٨ آب ١٩٩٠، وجه جان بول أوشون Jean-Paul Huchon، مدير مكتب ميشيل روكار Michel Rocard، كتاباً معنوناً إلى الوزارات المعنية: الدفاع، الصناعة، التربية، الصحة يتضمن أمراً من رئيس الوزراء بقضي بإنهاء (التعاون العلمي والتقني مع العراق). ومن الواضح جداً أن هذه المبادرة كانت متأخرة، كما تؤكد ذلك بداية النص:

(وفقاً للقرار الذي اتخذته دول المجموعة الأوربية الاثنتا عشرة في روما، بتاريخ الرابع من آب ١٩٩٠، قررت الحكومة الفرنسية تعليق كل تعاون علمي وتقني مع العراق. وتطبيقاً لهذا القرار، أطلب من الجهات التي وجهت إليها هذه الرسالة اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تعليق كل الاتفاقيات المبرمة في هذه المجالات وأن تقطع جميع النشاطات الجارية في إطار هذه العقود حال استلام الرسالة -وبشكل خاص، يتوجب عدم السماح بعد الآن للمتدربين العراقيين بمتابعة تدريبهم (...).

وقد جرى إحصاء المتدربين ودعوتهم لملازمة أماكن إقامتهم ومن ثم إبعادهم. وهذا مما أتاح فرصة للملاحظة أن حوالي مئة ضابط عراقي قبلوا في الجامعات. بموجب اتفاقيات التعاون عام ١٩٧٥ مع وزارة الدفاع الفرنسية. وأن عدداً معيناً وصلوا إلى قطاعات (حساسة)، بل ستراتيجية: فيزياء ذرية، كيمياء حياتية جرثومية، محروقات الصواريخ، صناعة وقود جديد للصواريخ، أنظمة حربية إلكترونية، أنظمة صواريخ موجهة ذاتياً، الخ ...

وبدون قرار صدام حسين بغزو الكويت، فإن هؤلاء الضباط الطلبة كانوا سيستمرون في الدراسة، ويعودون إلى بغداد كي يتم استبدالهم بعراقيين آخرين يأتون لتعلم مواد تمكن من الحصول تدريجياً على التكنولوجيات الضرورية لصنع الوقود المخصص للصواريخ، وللأسلحة الكيميائية أو البكتيرية.

إن ما يقرب من عشرين عاماً من العلاقات الجيدة، النموذجية أحياناً، بين العراق وفرنسا قد سهلت هذا التعاون السخي جداً إلى حد ما. وهذا ما كان يتمناه صدام حسين؛ وقد جاء ليقول هذا في باريس عام ١٩٧٢,

---

(٢) كان يشارك في اجتماعات المساء، خلال الأزمة: ميشيل روكار (رئيس الوزراء)، ورولاند دوما (وزير الخارجية)، وبيار جوكس (وزير الداخلية)، وشوفنمان (وزير الدفاع)، وثلاثة من مستشاري ميتران المقربين: جان-لوي بيانكو، وأوبير فيدرين، والأميرال لانكساد (رئيس هيآت الأركان الخاصة) ورؤساء هيات أركان الجيوش.

(٣) في كانون الثاني ١٩٩١، طلب فرانسوا ميتران تقريراً مماثلاً حول "أماكن مرابطة" الموالين لإسرائيل في فرنسا، إثر انزعاجه من الاتهامات الإسرائيلية التي ذكرت أن مدى صواريخ سكود SCUD قد جرى تحسينه، ليصل إلى الدولة العبرية، بمساعدة تقنية فرنسية.

ترجمة: سلام العبودي

صدام حسين مع شيراك عام ١٩٧٥

الصحراء الغربية- البحث عن حل طال انتظاره

مرة اخرى رفضت المغرب اجراء الاستفتاء العام. ولكن نفاد الصبر أخذ بالتصاعد.

هنالك مستوطنون، وهنالك مواطنون اصليون. كل منهم يقول ان الارض تعود اليه. تقول القوانين الدولية بان المواطنين الاصليين على حق. ولكن القوة هي الى جانب المستوطنين، الذين بنوا حائطا منيعا لابعاد اللاجئين الذين فروا من البلاد عند وصول القادمين الجدد، قبل ثلاثة عقود. لم تتوصل مفاوضات السلام المتواصلة الى حل. عمليات الاستيطان متواصلة، والسكان الاصليون يزدادون غضبا ويأسا.

انها ليست الضفة الغربية. بل الصحراء الغربية، اراض قاحلة رملية بحجم الكولورادو وهي موضوع لواحدة من اطول النزاعات ولكن الاكثر عرضة للاهمال لحقبة ما بعد الاستعمار. قد يستمر هذا التجاهل.

من المحتمل ان يقرر مجلس الامن هذا الاسبوع مرة اخرى تمديد مدة وجود قوات حفظ السلام المتواجدة في الاقليم منذ عام ١٩٩١، عندما اتفق الطرفان المتنازعان على وقف اطلاق النار. ولكن العوامل الجديدة تشير الى انه قد لا يكون من السهولة اعادة القضية الى الرف كما كان في السابق.

كانت الصحراء الغربية في يوم ما من املاك اسبانيا. لكن المواطنين الأصليين المعروفين باسم الصحراويين البالغ عددهم اقل من ١٠٠٠٠٠ ضجروا وشرعوا بالقتال لاجل الاستقلال. ولسوء الحظ فقد كانت بدايتهم متأخرة نوع ما. بمرور الوقت، قررت اسبانيا الخروج، عام ١٩٧٥، كان قائدها، الجنرال فرانكو، قد مات. ولسوء الحظ، مرة أخرى، ارتأت جارتها الشمالية ، المغرب، بان المنطقة قليلة السكان هي ملك لها.

وعندما قام ملك المغرب في حينها الحسن الثاني، بارسال ٥٠٠,٠٠٠ من مواطنيه الى الحدود لعرض حسن نياته والتي عرفت بالمسيرة الخضراء، اذعنت الحكومة الاسبانية الضعيفة. وسيطرت حكومة مراكش على العاصمة الترابية، لايون، وعلى حقول الفوسفات المجاورة التي كانت المصدرالطبيعي الوحيد المعروف للاقليم ما عدا الاسماك، والجمال والماعز. ولكن حركة مقاتلي الصحراء، البوليساريو، واصلت القتال، وبتماسك مدهش.

كلفت حرب الصحراء البشعة التي استمرت خلال الثمانينيات المغرب ٢٥٠٠٠ قتيل. وادت الى تهجير نصف السكان الصحراويين، دفعت بهم الى زاوية معزولة تقع في جنوب غربي الجزائرالمجاورة، حيث مازال يعيش ما يقرب من ١٦٠٠٠٠ من اللاجئين، مع اطفالهم، في مخيمات تدار من قبل حكومة المنفى للبوليساريو التي اعلنت الاسقلال من طرف واحد. وبشأن تدفق المغاربة، المدفوعين بالاغراءات الحكومية من المخصصات والاعانات، بقايا الصحراويين تحولوا الى اقلية في ارضهم ذاتها. وقمع بقسوة كل من عبر عن تذمره.

اخيرا هيمنت المغرب، عن طريق بناء الحواجز من الرمل، والصخور وابراج المراقبة على امتداد ٢٠٠٠ كم عبر ما تطلق عليه مقاطعاتها الجنوبية. ولكن بوجود بضعة بلدان تقر بمزاعم المغرب، وبتناقص شعبيتها في داخل المغرب ايضا، فقد بدا انه من الحكمة البحث عن حل عن طريق التفاوض، مبني على فكرة الاستفتاء العام الذي قد يسمح لشعب الاقليم بتقرير مصيره.

منذ اتفاق وقف اطلاق النار عام ١٩٩١ ، وادخال ٢٣٠ رجلاً من قوات الامم المتحدة، طرحت ليس اقل من ثلاث خطط لاجراء الاستفتاء العام. قدمت هذه الخطط المتتابعة شروطا متزايدة السخاء الى المغرب، بضمنها السماح لمعظم مستوطنيها بالتصويت، ولكن المغرب ترفض في كل مرة. تقول الان انها راغبة في اجراء مزيد من المباحثات، ولكن شرط ان تكون السيادة المغربية غير قابلة للنقاش. وهذا ما دفع جيمس بيكر، وزير الخارجية الامريكي الاسبق، الى الاستقالة بعد ان عمل مدة سبع سنوات موفداً خاصاً للامم المتحدة.

ان المغرب محمية من الضغوطات الدولية بسبب تحالفها الوثيق مع امريكا وفرنسا. تبدو لايون الان نموذجا لمدينة مغربية، عامرة باسواقها التي تعج بالحركة. ازاح وصول الانترنيت والهاتف النقال عنها كآبة مايشبه العزلة المطلقة.

سبب برنامج السماح بزيارات قصيرة من قبل المنفيين في الجزائر تحت اشراف الامم المتحدة ارتياحا الى بعض الصحراويين، الذين فقد معظمهم الاتصال بعوائلهم مدة جيل.

ولكن المدينة محوطة ايضا بالمخيمات العسكرية وتغص بالشرطة. انخفضت حالات خرق حقوق الانسان، التي كانت شائعة في المغرب، منذ وفاة الحسن عام ١٩٩٩, ومع ذلك مازال يتعرض النشطاء الى الضرب، والمحاكمة الصورية ومنعهم من السفر. يقول الصحراويون انهم يجب ان يسمح لهم باعلان تظلماتهم علنا، او تعويضهم عن الاساءات الماضية. كما يتشكون من ابعادهم المنظم عن الاعمال الحكومية لصالح المستوطنين.

هنالك حقيقة بسيطة وهي ان احلام الصحراويين في الاستقلال لم تتلاش. هنالك حديث في كل من لايون ومخيمات اللاجئين البعيدة، عن اللجوء الى السلاح مرة اخرى لاجل ما يسميه الجميع بالقضية. في أيلول اصيبت المغرب بصدمة عندما اضافت جنوب افريقيا بوزنها الاخلاقي باعترافها بالدولة الصحراوية. وفي الامم المتحدة، عبرت حتى الولايات المتحدة عن نفاد صبرها لدعمها موفدا كانت مهمته الاولية هي الترتيب للاستفتاء، الذي كلف حتى الآن ٦٠٠ مليون دولار.

ترجمة: فاروق السعد
عن الايكونومست